الأسواق المحلية تنتعش مع ثبات الأسعار العالمية

مخاوف الأزمة الأوكرانية تحافظ على الذهب قرب 1300 دولار للأونصة

ذكر رجب حامد - المدير التنفيذي لشركة سبائك الكويت لتجارة المعادن الثمينة - ان الذهب انهى تداولات الاسبوع الماضي على تماسك و ثبات في نطاق ضيق من التداولات يعكس حالته في السنوات السابقة حيث لم يتجاوز الفارق بين ادنى مستوى و اعلى مستوى للذهب خلال الاسبوع الماضي 20 دولار و هذا النطاق الضيق العرضي لم يعتاد عليه الذهب و اعتادت الاسواق ان نرى الذهب مراه تعكس كل عواصف الاخبار الاقتصادية و السياسة خلال الاسواق العالمية و انهى الذهب تداولاته في بورصة نيوميكس نيويورك عند مستوى 1294 دولار للاونصة بفارق 8 دولار عن اسعار بداية الاسبوع و ان كان الذهب لم يرضي طموح المستثمرين في الاستقرار فوق 1300 دولار و الاتجاه نحو ارتفاعات جديدة الا انه نجح في انهاء مخاوف الكثير من المستثمرين و الثبات على محطات مرتفعة برغم ايجابية البيانات الصادرة من الاسواق الامريكية و الاوربية في الاسابيع الماضية و الكثير كان يتوقع ان يتجه الذهب الى 1250 دولار مع اصرار الفيدرالي الامريكي على الاستغناء عن برامج التيسير الكمي و ايجابية اقتصاد المنطقة الاوربية لكن ثبات الذهب بالقرب من مستوى 1300 دولار خلال الايام الماضية يعطي اشارة قوية بان بريق الذهب مازال يسيطر على نفوس الكثير من المتواجدين بالاسواق و ان كانت طلبات الشراء العيني في الاسبوع الماضي اقل من الاسابيع السابقة و هي حالة سلبية على الذهب الا ان الحالة الايجابية هي عدم تسارع الكثير بالبيع و جني الارباح على الرغم من انهاء الذهب تداولاته اسفل الحاجز النفسي 1300 دولار للاونصة و هذا ما يؤكد حجتنا في التحليل بان اختفاء معطيات ارتفاع الاسعار الى مستويات جديدة لا يعني ان الذهب قد يبتعد كثيرا عن المستويات الحالية لان الكثير استفادوا من دروس الازمة العالمية بعدم الاستغناء عن المعدن الاصفر و الكل يحرص على الاحتفاظ بجزء كبير من استثماراتهم في المعدن الاصفر كملاذ امن بالدرجة الاولى قبل ان يكون استثمار ناجح.

استعاد الذهب بعض عافيته الاسبوع الماضي في بداية الاسبوع مع اختفاء البيانات القوية للدولار و لكن تقهقر مع نهاية الاسبوع في ظل ارتفاعات الدولار و عودة شهية المخاطرة الى بورصات الاسهم و السندات حيث حققت مؤشرات الناسداك و الداو جونز مستويات قياسية الاسبوع الماضي و خطفت السيولة من بورصات المعادن الثمينة و ساعد على ثبات الذهب دون مستوى 1300 دولار ضعف الطلب من دول شرق اسيا و اختفاء الاسواق الصينية من بورصات الذهب و يبدو ان مشاكل ضعف النمو الصيني سوف تترجمها اسعار الذهب خلال الفترة القادمة و يبقى رهان عودة رالي اسعار الذهب متوقفا على عودة البنوك المركزية و الصناديق الاستثمارية لرفع حيازتها من المعدن الاصفر..

الفضة انهت الاسبوع على انخفاض عند مستوى 19.33 دولار بفارق 30 سنت عن اسعار الافتتاح لتواصل الفضة خط هبوطها نحو مستوى 19 دولار على الرغم من ارتفاع حده تداولات الفضة خلال الاسبوع الماضي حيث شهدنا ارتفاعات جديدة للفضة لامست مستوى 20 دولار بنسبة ارتفاع 3.8. في المئة. تقريبا عن ادنى مستوى حققته يوم الجمعه 19.25 دولار للاونصة و هذه الحده في التداولاته افتقدتها الفضة كثيرا في الاسابيع الاخيرة و جعلت السيولة تهرب منها الى باقي المعادن الثمينة و كما توقعنا ان الفضة يمكن شهدا حركتها بعض الوقت لكن المؤكد ان حجم تداولاتها الضخم لن يجعلها تهدا كل الوقت و رهان ارتفاعات المعدن الابيض يقين ثابت لدى الكثير من المستثمرين و الانظار تتطلع الى مستوى 21 دولار فلا حالة استقرارها الايام القادمة فوق مستوى 20 دولار..

باقي المعادن الثمينة سلكت مسلك الذهب و الفضة في الهبوط من بداية الاسبوع و وصلت الاسعار حدة انخفاضها مع منتصف الاسبوع و استعادت عافيتها قبل نهاية الاسبوع لتنهي تداولات الاسبوع على ارتفاعات جيدة بلغت 25 دولار مع البلاتنيوم حيث اغلق عند مستوى 1467 دولار للاونصة و بلغت 7 دولار للباليديوم مع اقفاله عند مستوى 815 دولار.

الاسواق المحلية اتسمت حالتها بالهدوء في بداية الاسبوع و ظهرت عمليات الشراء بصورة قوية يومي الخميس و نهار الجمعة خصوصا مع انخفاض الاسعار و وصل سعر الجرام 11.700 دينار مع هبوط الاونصة الى مستوى 1289 دولار و عادت الاسعار للصعود قبل الاغلاق ليصل سعر الجرام 11.770 دينار و هذا الارتفاع عكس حالة السوق و رغبة الكثير في الشراء و اقتناص فرصة انخفاض الاسعار لجني الارباح السريع مع ارتفاعات الفترة القادمة و بالمثل شهدت اسواق المشغولات انتعاش في حركة المبيعات و ظهرت مبيعات عيارات 21 و عيارات 18 بصورة اكبر من باقي العيارات..

الذهب ينهي تداولات الاسبوع الماضي على تماسك و ثبات

الفضة توسع حركة تداولاتها بالاتجاه نحو 20 دولاراً للأونصة

السعودية تعيش طفرة إنتاج غير مسبوقة من الغاز الطبيعي

تشهد السعودية طفرة غاز غير مسبوقة، بعد ان تمكنت من إنتاج 4.02 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز خلال العام الماضي 2013، وهي كمية اعتبرتها شركة ارامكو السعودية الذراع الاستثماري للمملكة في مجال الصناعات الطاقوية أكبر كمية تنتجها الشركة في عام واحد طوال تاريخها، ما يحقق لها الريادة على مستوى صناعة الطاقة في العالم.

واشار تقرير صدر عن ارامكو السعودية إلى ان احتياطيات المملكة من الغاز ارتفعت إلى 288.4 تريليون قدم مكعب قياسية خلال عام 2013، مرتفعة عن معدلاتها التي بلغت 284.8 تريليون قدم مكعبة عام 2012م تعززها اعمال الشركة النشطة عبر التوسع في عمليات التنقيب واستخدام تقنيات صناعية حديثة في عمليات الاستكشاف والإنتاج.

وبين التقرير السنوي لشركة ارامكو لعام 2013 والذي ركز بصورة اساسية على أعمال الشركة في التنمية المستدامة ومساهماتها في المسؤولية الاجتماعية الى ان إنتاج الشركة من النفط الخام خلال العام الماضي انخفض بمقدار 100 مليون برميل ليصل الى 3.4 مليارات برميل متراجعا من مستوياته القياسية خلال عام 2012 التي كانت عند 3.5 مليارات برميل، فيما ظلت مستويات الاحتياطيات التقليدية للمملكة من النفط عند مستوياتها البالغة 260.2 مليار برميل تعززها الاستكشافات التي تجريها الشركة وترفد الفائد من الحقول النفطية نتيجة الانتاج الذي بلغ متوسطة اليومي 9.4 مليون برميل خلال العام الماضي.

واوضح التقرير ان الشركة انتجت خلال العام الماضي 494 مليون برميل من المنتجات البترولية المكررة وصدرت 121 مليون برميل وهي ارقام تقارب تلك التي رصدت خلال عام 2012، مبينة انها صدرت 2.5 مليار برميل من النفط الخام ذهبت نسبة 53.8 في المئة، منها إلى دول آسيا.

أشرف العربي: الحكومة المصرية تزاحم القطاع الخاص في قروض البنوك

أشرف العربي

حذر وزير التخطيط والتعاون الدولي بمصر، الدكتور أشرف العربي، من استمرار اعتماد الحكومة على تمويل عجز الموازنة العامة من تمويلات وقروض بنكية.

وأوضح العربي في بيان، أن الحكومة المصرية تعمل حاليا على حل المشكلات المزمنة الموجودة في الموازنة العامة للدولة، لافتًا إلى أن العجز بلغ 240 مليار جنيه في نهاية العام المالي الماضي بنسبة 14 في المئة. من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار إلى أن هذا العجز يجعل الحكومة تزاحم القطاع الخاص في الحصول على تمويلات من البنوك المحلية، عن طريق طرح أذون خزانة وسندات تحصل بموجبها على السيولة من البنوك، في الوقت الذي يجد فيه القطاع الخاص صعوبة في الحصول على التمويل.

وقال الوزير إن هذا الوضع بالنسبة للاقتصاد سيئ للغاية، مؤكدا أن زيادة اقتراض الحكومة من الخارج والداخل في الفترة الأخيرة، جعل نسبة الدين بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي تقترب من 100 في المئة ، حيث بلغت قيمة الدين العام بالنسبة لمصر نحو 2 تريليون جنيه في آخر إحصاء متاح من جانب وزارة المالية المصرية.

وأكد أن الحكومة ستعلن عن تفاصيل الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة للعام المالي 2014 - 2015 خلال أسابيع قليلة، لافتًا إلى أن وزارة التخطيط انتهت من أغلب محاور الخطة.

وأوضح أن أهم ملامح الخطة تتمثل في تقسيم مصر اقتصاديا إلى سبعة أقاليم للتعامل مع كل إقليم بحسب إمكانياته وظروفه وضخ الاعتمادات اللازمة لتنميته، مشيرا إلى أن الخطة تشمل أيضا خطة للمواطن سيتم فيها تعريف كل مواطن في كافة القرى والنجوع بمصر بالاستفادة الاقتصادية والاجتماعية التي ستعود عليه من خطة الدولة.

وذكر الوزير أن هناك رؤية إستراتيجية ترسم شكل مصر الاقتصادي حتى عام 2030، جرى إعداد مخطط عام لها، وسيتم إطلاق موقع الكتروني لها خلال أيام، ليضع المواطنون تصوراتهم، إضافة إلى احتوائه على أهم المشروعات المطروحة.

وقال إنه سيجري الانتهاء من هذه الخطة بشكل كامل في ديسمبر المقبل لتقديمها إلى مجلس النواب وإقرارها وبدء العمل بها في العام المالي 2015-2016.

وأشار الوزير إلى أن الحكومة ستعمل خلال الفترة المقبلة على محورين من أجل مواجهة مشكلة عجز الموازنة، أولهما زيادة الإيرادات من خلال رفع الإيرادات الضريبية، مشيرا إلى أن الإيرادات الضريبية حاليا لا تمثل سوى 15 في المئة، من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسب تتراوح بين 25 في المئة. إلى 40 في المئة. في أغلب دول العالم.

وأوضح أن الحكومة تخطط لزيادة نسبة التحصيلات من الضرائب من خلال مواجهة عمليات التهرب الضريبي، وتسوية المتأخرات الضريبية لدى الممولين، إضافة إلى تطبيق سياسات ضريبية تضمن التدرج في تحصيل قيمة الضريبة، بحيث يدفع الأغنياء القيمة الأكبر.

وأضاف أن المحور الثاني هو تقليل المصروفات عبر إعادة هيكلة منظومة الدعم والذي يمثل 30 في المئة. من الإنفاق العام ولا يحقق المطلوب منه في دعم الفقراء، حيث يحصل أغنى 20 في المئة. على 80 في المئة. من قيمة الدعم.

«الدولي» ينظم دورة حول «الجوانب الفنية والقانونية لجرائم التزوير المادي والتلاعب بالمستندات»

لقطة جماعية من الدورة

اكد المدير التنفيذي لإدارة الموارد البشرية في بنك الكويت الدولي مجدي غنام على أهمية الدورة التدريبية التي نظمها البنك لموظفيه حول «الجوانب الفنية والقانونية لجرائم التزوير المادي والتلاعب بالمستندات» والتي استضاف فيها - وعلى مدى أربعة أيام - خبير اختصاصيا ذوي خبر عالية في مجال التزييف والتزوير.

ورأى غنام أن هذه الدورة تستمد قيمتها وأهميتها من طبيعة المواضيع التي بحثتها، وصلتها المباشرة بالعمل في القطاع المصرفي على وجه التحديد، بدءا بتعريف الإطار المتكاملللتزييف والتزوير المصرفي وأنواعه عبر الاستشهاد بالعديد من الأمثلة الواقعية والعملية، ولاسيما التزوير في المستندات والتواقيع سواء تم بالطرق التقليدية أو عبر الاستعانة بتقنيات متطورة، أو بأساليب أخرى مبتكرة، وعما اذا كان تزييف كلي أو جزئي، مشيرا إلى أن الدورة استعرضت في المقابل الطرق والوسائل المتبعة لكشف عمليات التزوير والتزييف التي تتعرض لها المستندات، ومن بينها استخدام الإشعاعات المنظورة وغير المنظورة مثل استخدام الضوء الأبيض المنظور «العادي» أو الأشعة فوق البنفسجية، أو الأشعة تحت الحمراء، وكذلك الأشعة السينية، مشددا على أهمية استخدام أشعة الليزر كأسلوب تأميني لحماية المستندات من عمليات التزوير والتزييف، موضحا أن التزييف يكون في العملات، في حين يكون التزوير في المستندات.

«فتنشرز الشرق الأوسط» تتوقع ارتفاع قيمة مشاريع التعمير المستكملة في منطقة الخليج

كشفت dmg events عن نتائج دراسة نصف سنوية أجرتها شركة «فتنشرز الشرق الأوسط» عشية تدشين معرض التصميم الدولي INDEX، المعرض التجاري الرائد على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في التصميم الداخلي. وأشارت النتائج إلى توقع استكمالمشاريع التعمير في مختلف قطاعات الأبنية والتي تبلغ قيمتها 128.46 مليار دولار بنهاية العام الحالي بزيادة تبلغ نسبتها 92.06 في المئة. مقارنة بالعام 2013 «66.89 مليار دولار». كما أن الإنفاق المتوقع على قطاع الديكورات الداخلية والتجهيزاتسيبلغ 9.57 مليار دولار، بزيادة تبلغ نسبتها 29.63 في المئة. عما تم إنفاقه في العام 2013.

وتقوم الدراسة بتحليل سوقي تشييد الأبنية، والديكورات الداخلية والتجهيزات، بالتركيز على 6 قطاعات رئيسية هي: الإسكان والتجارة والضيافة والتجزئة والتعليم والصحة، في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

توقعات العام 2014 لسوق تشييد الأبنية في منطقة الخليج

ضمن هذه السوق التي تبلغ قيمتها الإجمالية 128.46 مليار دولار، ستمثل قطاعات الصحة والإسكان والضيافة ما يزيد عن النصف بحصص تبلغ 24.43 في المئة. و23.34 في المئة. و22.64 في المئة. على التوالي. وسيأتي بعد هذه القطاعات كل من قطاع التجارة بنسبة 12.51 في المئة. والتعليم بنسبة 5.86 في المئة. والتجزئة بنسبة 1.09 في المئة..

ومقارنة بالعام الفائت، سيشهد قطاعا الضيافة والصحة أكبر نسبة نمو، حيث من المتوقع لقيمة المشاريع المستكملة في قطاع الضيافة أن تقفز من 3.68 مليار دولار إلى 29.08 مليار دولار «بنسبة تزيد عن 690.03 في المئة »، أما قيمة المشاريع المستكملة والمخصصة للاستخدامات الطبية فستقفز من 3.80 مليار دولار «مسجلة في العام 2013» إلى 31.38 مليار دولار بنسبة 725.19 في المئة..

مؤتمر «شركاء هواوي».. خطوة نحو توسعة آفاق التعاون ومواكبة المبادرات الحكومية

لقطة جماعية في ختام المؤتمر

في إطار سعيها لتحفيز مزيد من قنوات التعاون بين كافة الأطراف المعنية بقطاع تقنية المعلومات والاتصالات في الشرق الأوسط بهدف دفع عجلة تطويره ومواكبته للخطط الحكومية الطموحة لمبادرات المدن الأكثر ذكاءً والتحول نحو الاقتصادات الرقمية، نظمت شركة «هواوي»، الرائدة عالمياً في توفير حلول تقنية المعلومات والاتصالات، «مؤتمر شركاء هواوي الاستراتيجيين في صناعة تقنية المعلومات والاتصالات في الشرق الأوسط» لعام 2014 الذي انعقد في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يتناول المؤتمر أحدث المستجدات على صعيد تطوير تقنية المعلومات والاتصالات، وفي مقدمتها خطط الموجة التالية للجيلين الرابع والخامس من شبكات الاتصالات المتنقلة ذات النطاق الترددي العريض «برودباند»، ومواكبةالسياسات الوطنية المتعلقة بشبكات اتصالات النطاق العريض في الشرق الأوسط لاحتياجات الأسواق المحلية، بالإضافة للتقنيات المعلوماتية الجديدة التي من المنتظر إدخالها إلى المنطقة بغرض دفع عجلة تطبيق الخطط الحكومية الخاصة بمبادرات المدن الأكثر ذكاءً واتصالاً، التي تنضوي في غطار التحول للاقتصادات الرقمية المتكاملة. وقد حضر هذا الحدث 90 من كبار مزودي خدمات تقنية المعلومات والاتصالات وحوالي 170 شريكاً من كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط.

وشهد «مؤتمر شركاء هواوي الاستراتيجيين في الشرق الأوسط» هذا العام سلسلة من الكلمات الرئيسية التي تمحورت حول المتطلبات المتوقعة من قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى الأفراد والشركات خلال العام القادم، وتحدث خلالها عدد من المسؤولين التنفيذيين في شركة «هواوي» على المستويين الإقليمي والدولي وكان من بينهم «شيا شاوجي» نائب الرئيس الاقليمي للحلول والخدمات في منطقة الشرق الأوسط ، وكذلك «بان إن»، نائب رئيس «هواوي» في منطقة الشرق الأوسط، وقد نطرق المتحدثون بإيجاز إلى محاور أعمال «هواوي» خلال عام 2013 وأهدافها لعام 2014، بما في ذلك التحديثات المنتظرة للسياسات العالمية لشركة «هواوي» الخاصة بالتوريد والتعهيد الخارجي من أجل تشجيع مزيد من التعاون على صعيد تطوير قطاع التكنولوجيا في الشرق الأوسط.

وتعليقاً على عقد المؤتمر، قال «بان إن»، نائب رئيس «هواوي» في الشرق الأوسط: «تتوفر اليوم فرص استثنائية أمام الشركات ضمن النظام الإيكولوجي للتقنية المعلومات والاتصالات في المنطقة؛ وذلك لتحسين عملياتها التجارية و التحول بالموجة الجديدة للابتكارات الرقمية التي نحلم بها لحقيقة واقعة. ونحن نعتقد بأنه في صميم هذا التطور لابد أن يكمن تكامل الأعمال والمسؤولية الاجتماعية والأمن الشبكي. ويتطلب تحقيق ذلك تضافر جهود كثير من الجهات الفاعلة التي تعمل عبر منتديات ومؤتمرات، مثل مؤتمرنا هذا الخاص بشركاء قطنع تقنية المعلومات والاتصالات الاستراتيجيين في المنطقة، الذي يستهدف إنشاء دائرة تعاونية تنافسية يمكن للجميع تحقيق ازدهار الأعمال ضمنها نحو عالم متصل شبكيا بشكل أفضل».

كما شهد المؤتمر مراسم تكريم العديد من كبار الموزعين وشركاء قطاع الاتصالات كمبادرة من «هواوي» لتسليط الضوء على إسهاماتهم المتميزة على صعيد دفع عجلة تقدم قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في الشرق الأوسط.

يذكر أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة لـ «هواوي» كونها أحد الأسواق الأكثر نموا للشركة على مستوى العالم، وتشكل بالنسبة لها فرصة كبيرة لتوسعة أعمالها والمساهمة بشكل فاعل في تطوير كافة أوجه قطاع تقنية المعلومات والاتصالات فيها. واليوم تعمل «هواوي» كمزود لحلول شاملة ومتكاملة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وتقدم خدماتها إلى شركات الاتصالات وقطاع المشاريع والمؤسسات وكذلك الأفراد من خلال مكاتب تمتد عبر 10 بلدان وتضم حوالي 4000 موظف في منطقة الشرق الأوسط وحدها.

الجدير بالذكر انه تشير التقديرات إلى أن إجمالي إنفاق قطاع تقنية المعلومات في الشرق الأوسط سيصل إلى 211 مليار دولار أمريكي تقريباً في عام 2014، بزيادة بنسبة 8 بالمئة عن عام 2013، والتي ترجع جزئياً إلى الاستثمارات الكبيرة لتقنية المعلومات في قطاعات من قبيل المشروعات الحكومية، والتصنيع، والمصارف والاتصالات.